مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢
المجلد ٧ العدد ٢ (١-١٣) أبريل ٢٠٢٤
Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

إطار تحليلي للانفاق الحكومي في الاقتصاد الكويتي

وليد خالد علي سمحان الهاجري[١] محمد عبد الوهاب ابو نحول[٢] حرب أحمد البرديسي[٣]

[١] قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل، جامعة **اسوان**
[٢] قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة اسيوط
٢ قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر باسيوط
© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية

الملخص:

يهدف هذا الجزء إلي شرح الاطار التحليلي للانفاق الحكومي في دولة الكويت، وشرح مؤشرات تطور الانفاق الحكومي، وشرح تفسير النظرية الاقتصادية لظاهرة ارتفاع الانفاق الحكومي، والاثار الاقتصادية للنفقات الحكومية. وتبين أن هناك بعض المؤشرات التي يمكن توظيفها بغية الوقوق علي الاتجاهات العامة للنفقات الحكومية منها، الميل الحدي للانفاق الحكومي، المرونة الداخلية للنفقات الحكومية، نصيب الفرد الواحد من السكان من النفقات الحكومية، نسبة النفقات الحكومية الي الناتج المحلي الاجمالي، وقد أعتمدت الدراسة الحالية علي مؤشر نسبة الانفاق الحكومي للناتج المحلي الاجمالي، لعرض تطور الانفاق الحكومي في الكويت، وقد تلاحظ ارتفاع نسبة الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في دولة الكويت عن المعدلات العالمية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨).

الكلمات المفتاحية: : الإنفاق الحكومي، الميل الحدي، المرونة، مؤشرات التنمية، الكويت

مقدمة:

للأسواق المالية دوار حيويا وهاما في عملية التنمية الاقتصادية حيث تشكل قنوات يتم من خلالها تدفق الأ موال من الوحدات التي تحقق فوائض نقدية إلى الوحدات التي تعاني من عجز مالي وقد تمثل هذه الوحدات أفرادا أو مؤسسات خاصة أو قطاع حكومي بغض النظر عن كونها أسواق محلية أو إقليمية أو عالمية، وتسهم أسواق الأوراق المالية في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات المالية، توفير السيولة للمستثمرين والتنبؤ بحالة الاقتصاد واتخاذ الإجراءات المناسبة، تحويل فائض السيولة إلى الشركات المساهمة وصناديق الاستثمار وشركات إدارة المحافظ المالية، الرقابة على أداء الشركات، وفي ظل العولمة والتحديات الاقتصادية ظلت أسواق الأوراق المالية في تطور مستمر، ولعل من أبرز التطورات في هذا العصر هو انتقال الأسواق المالية من المحلية إلى العالمية.

مؤشرات تطور الانفاق الحكومي

لعل من المفيد أن نعرض بعض المؤشرات التي يمكن توظيفها بغية الوقوق علي الاتجاهات العامة للنفقات الحكومية ومن أهم هذه المؤشرات: الميل الحدي للانفاق الحكومي، المرونة الداخلية للنفقات الحكومية، نصيب الفرد الواحد من السكان من النفقات الحكومية، نسبة النفقات الحكومية الي الناتج المحلي الاجمالي.(عادل العلي، طلال كداوي، بدون تاريخ: ٢١١-٢١٥).

فمؤشر الميل الحدي للانفاق الحكومي معبرا عنه بالتغير في الانفاق الحكومي كمتغير تابع نتيجة تغير الناتج المحلي الاجمالي بوحدة واحدة، والتي تتروح قيمتة ما بين صفر، والواحد صحيح فارتفاع الميل الحدي للانفاق الحكومي يعبر عن تزايد اهتمام الدولة بالحاجات العامة في حين انخفاض المعامل يوحي بقلة الاهتمام بالحاجات العامة.

اما مؤشر معامل المرونة الدخلية للنفقات الحكومية معبرا عنها بنسبة التغير في النفقات الحكومية كمتغير تابع عند تغير الناتج المحلي الاجمالي بنسبة واحدة بالمئة، فاذا كان هذا المعامل يزيد علي الواحد صحيح، دل ذلك علي درجة استجابة النفقات الحكومية للتغيرات في الناتج المحلي الاجمالي علية، في حين تكون هذه الاستجابة ضعيفة اذا كان المعامل يقل عن الواحد صحيح.

بينما مؤشر نصيب الفرد الواحد من السكان من النفقات الحكومية ويتم التوصل إلي هذه الحصة من خلال قسمة النفقات الحكومية علي عدد السكان في سنة معينة، فاذا ما ظهر أن نصيب الفرد الواحد من النفقات الحكومية في تزايد فأنه يدل علي أن النفقات الحكومية تتزايد بمعدل أكبر من معدل النمو السكان الامر الذي يعكس ارتفاع في مستوي الاشباع من الحاجات الحكومية، وأن هناك زيادة حقيقية في النفقات الحكومية، أما اذا كانت هذه الحصة في تناقص فأنها تؤشر علي أن حصة اشباع الفرد من النفقات الحكومية متدهورة، ويكون هذا المؤشر مفيد لقياس الرفاهة خاصة اذ ماكانت النفقات الحكومية تنصرف إلي النواحي الاجتماعية حيث يمكن التعبير عن العلاقة بين الرفاهة وحصة الفرد من النفقات الحكومية بشكل (١-٣).

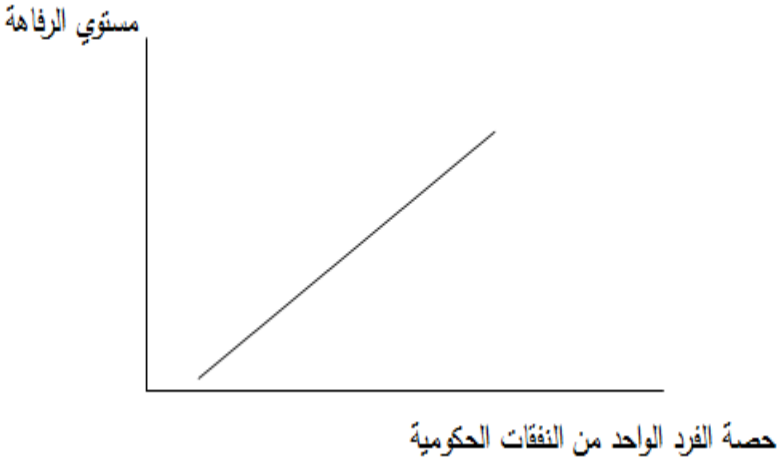

شكل (١-٣)

العلاقة بين الرفاهة وحصة الفرد من النفقات الحكومية

يتضح الشكل (١-٣) أن العلاقة موجبة بين مستوي الرفاهة ونصيب الفرد من النفقات الحكومية.

أما مؤشر نسبة النفقات الحكومية إلي الناتج المحلي الاجمالي، يعبر عن درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية اذ كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما دل علي زيادة تدخل الدولة في مجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ففي الاقتصاديات المخططة مركزيا حيث ترتفع نسبة النفقات الحكومية الي الناتج المحلي الاجمالي، مما يعكس تعاظم دور الدولة في تلك الاقتصاديات حتي تكاد تستوعب النفقات الحكومية كافة الناتج المحلي الاجمالي في المراحل المتقدمة للاشتراكية، وتنخفض هذه النسبة في الاقتصاديات المتقدمة التي تميل إلي نظام السوق الحر، وتدني نسبة النفقات الحكومية للناتج المحلي الاجمالي يدل تدني دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وتجدر الاشارة إلي أن أغلب الدرسات السابقة والتطبيقية تعتمد علي مؤشر النفقات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لتوضيح تطور حجم هذا الانفاق عبر عبر الزمن، كما هو في الشكل (٢-٣)

يتضح من شكل (٢-٣) أن نسبة النفقات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الاجمال علي المستوي العالمي شهد تطورا ملحوظا خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨)، لا سيما خلال الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، اذ بلغت تلك النسبة اقصاها خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨) نحو ٢٨.٧٧ ونحو ٢٨.٧٨ في الاعوام ٢٠٠٩، ٢٠١٠ علي الترتيب، وتجد الاشارة إلي أنه قد بلغ متوسط تلك النسبة للفترة (١٩٨٠-٢٠١٨) نحو ٢٥.٩٣٪ أي أكثر من ربع الناتج المحلي الاجمالي العالمي يستحوذ عليه الانفاق الحكومي فقط.

وبالنسبة لمؤشر نسبة الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في دولة الكويت، فقد أرتفعت نسبة هذا المؤشر في دولة الكويت عن المؤشر العالمي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨) كما هو موضح في الشكل (٣-٣)

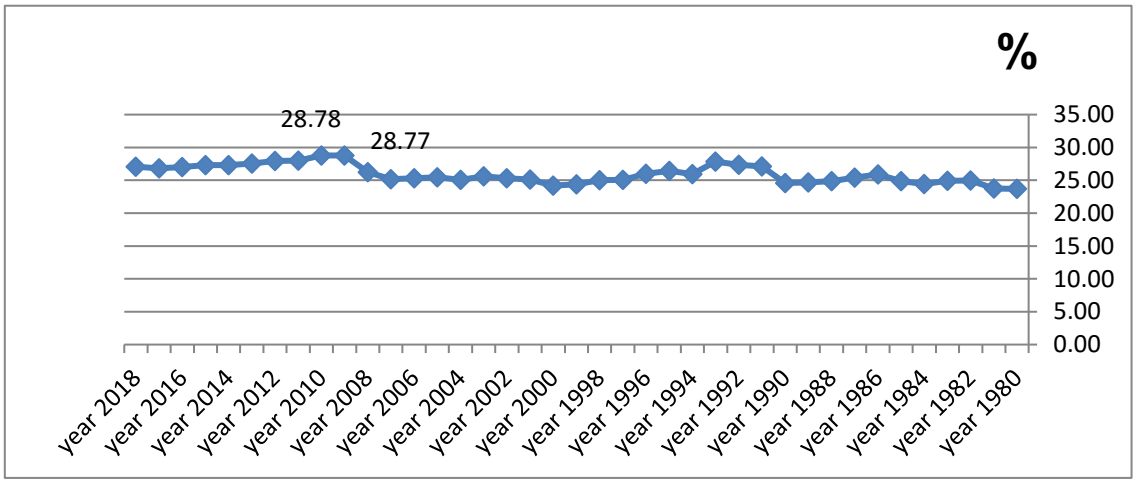

شكل(٢-٣) تطور الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي علي المستوي العالمي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨)

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الدولي

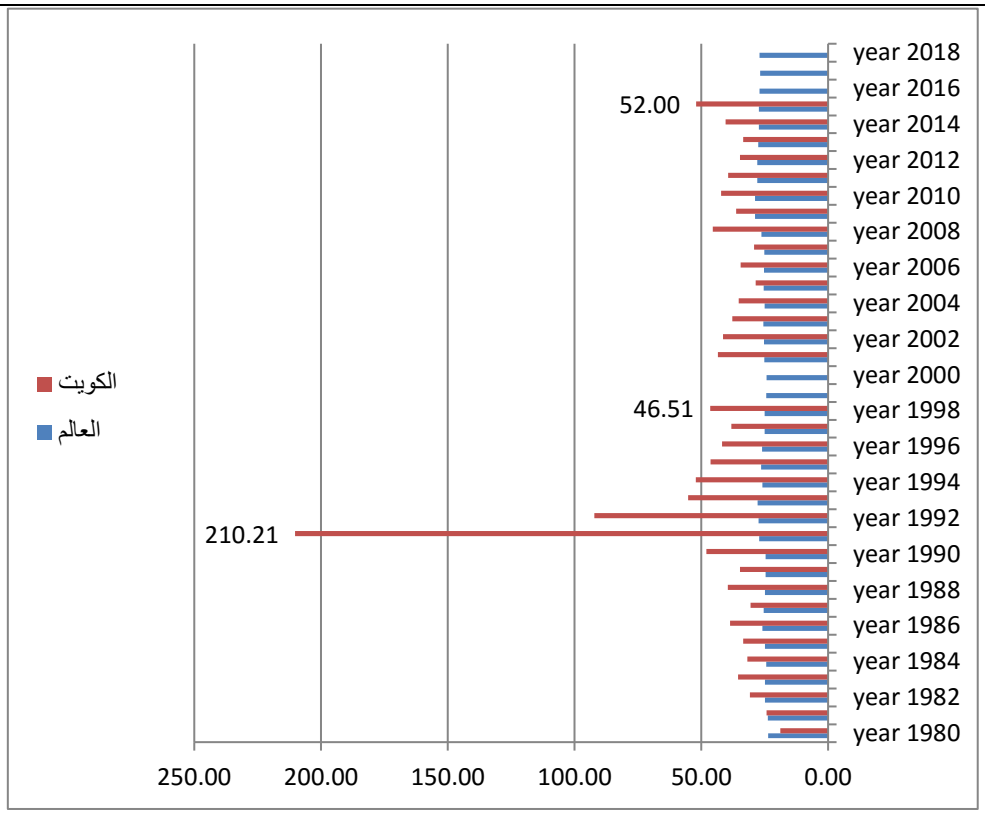

شكل(٣-٣) تطور الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي علي المستوي العالمي وفي دولة الكويت خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨)

المصدر: الموقع الالكتروني للبنك الدولي

يتضح من شكل (٣-٣) علي الرغم من أن هناك بعض السنوات الغير متاح لها بيان عن نسبة الانفاق الحكومي في الكويت ووفقا لبيانات البنك الدولي، إلي أن البيانات المتاحة تؤكد بصفة عامة إلي ارتفاع نسبة الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في دولة الكويت عن المعدلات العالمية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٨)، وقد وصلت تلك النسبة اقصاها بالنسبة لدولة الكويت لأكثر من نحو٢١٠٪ في عام ١٩٩٠ وهي تعادل نحو ٨ أضعاف النسبة العالمية التي بلغت نحو ٢٧٪ في هذا العام، ويمكن تبرير ذلك بفترة حرب الخليج الثانية أو تحرير الكويت من العراق التي ترتب عليها ارتفاع نسبة الانفاق العسكري لنحو ٥٣٪ ولنحو ٥٨٪ كنسبة من الانفاق الحكومي في الاعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ علي الترتيب، وقد ارتفاع هذا المؤشر من نحو ١٨٪ عام ١٩٨٠ لأكثر من نحو ٥٢٪ عام ٢٠١٦، مقارنة بالنسبة العالمية التي أرتفعت من نحو ٢٣٪ لنحو ٢٧٪ عام في نفس الأعوام.

مكونات الانفاق الحكومي في الكويت

يمكن شرح مكونات الانفاق الحكومي ف الكويت من خلال توضيح لأهميتها النسبية، بما يسهم في امكانية الاستفادة منها في تخفيض الانفاق الحكومي الكويتي لاسيما وأن نسبة الانفاق الحكومي في الكويت أعلي من النسبة العالمية، وما يترتب علي ارتفاع الانفاق الحكومي من مزاحمة Crowding Out القطاع الحكومي للقطاع الخاص، الامر الذي يتسبب في انخفاض معدل النمو الاقتصادي، كما يمكن توضيح تلك الاهمية النسبية لمكونات الانفاق الحكومي في الكويت بجدول (١/٣).

جدول (١/٣) الاهمية النسبية لأهم بنود الانفاق الحكومي
في الكويت لمتوسط خمس سنوات خلال الفترة (٢٠١٨-١٩٨٠)

year	اجمالي بنود الانفاق القومي	اجمالي الاجور والاعانات والانفاق علي السلع والخدمات	الاجور% من الانفاق العام	نفقات السلع والخدمات % من الانفاق العام	الاعانات% من الانفاق الحكومي	النفقات الاخري
year (1980-1985)	100.00	**81.54**	31.42	29.66	20.47	18.46
year (1986-1990)	100.00	**82.30**	37.70	28.64	15.96	17.70
year (1990-1995)	100.00	**89.83**	25.19	23.70	40.94	10.17
year (1996-2000)	100.00	**84.27**	33.30	27.49	23.48	15.73
year (2001-2005)	100.00	**85.42**	33.48	24.38	27.55	14.58
year (2006-2010)	100.00	**79.51**	27.31	16.92	35.29	20.49
year (2011-2015)	100.00	**69.85**	30.77	15.72	23.37	30.15
year (2016-2018)	100.00	**79.31**	33.53	14.98	30.80	20.69

المصدر: جميع البيانات مأخوذة من الموقع الالكتروني للبنك الدولي ما عدا السنوات 1999، 2000 مأخوذة من بيانات وزارة المالية الكويتية (فبراير 2009)، "المالية العامة والسياسة المالية في الكويت: دراسة تحليلة موجزة للإنفاق العام والإيرادات العامة"، والسنوات 2016، 2017، 2018 مأخوذة من البيان الختامي لوزارة المالية الكويتية اعداد متفرقة، وينطبق هذا علي سلسلة الاعانات التحويلية بالاضافة الي بيانات السنوات من (1980-1988) لسلسة الاعانات فقط مأخوذة من وزارة المالية الكويتية المرجع السابق، ص ص: 102-103.

يتضح من جدول (١/٣) أن الاجور ونفقات السلع والخدمات والاعانات تستحوذ في المتوسط علي أكثر من نحو ٨٠٪ من الانفاق الحكومي في الكويت، كما ارتفعت تلك النسبة لنحو ٩٠٪ كمتوسط للفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) نظرا لظروف الحرب الاخيرة، كما يلاحظ أن الاجور تستحوذ علي الأهمية النسبية الأولي من بنود الانفاق الحكومي، اذ بلغت متوسط الاهمية النسبية للأجور نحو ٣١٪ كمتوسط للفترة (١٩٨٥-١٩٨٠) مقارنة بنحو ٢٩.٦٦٪ ونحو ٢٠.٤٧ لنفقات السلع والخدمات والاعانات علي الترتيب كمتوسط لنفس الفترة، وقد ارتفت تلك النسبة لتبلغ ٣٧.٧٪ للاجور كمتوسط للفترة (١٩٩٠-١٩٨٦) مقارنة بنحو ٢٨.٤٪ ونحو ١٥.٩٦ لنفقات السلع والخدمات والاعانات علي الترتيب كمتوسط لنفس الفترة.

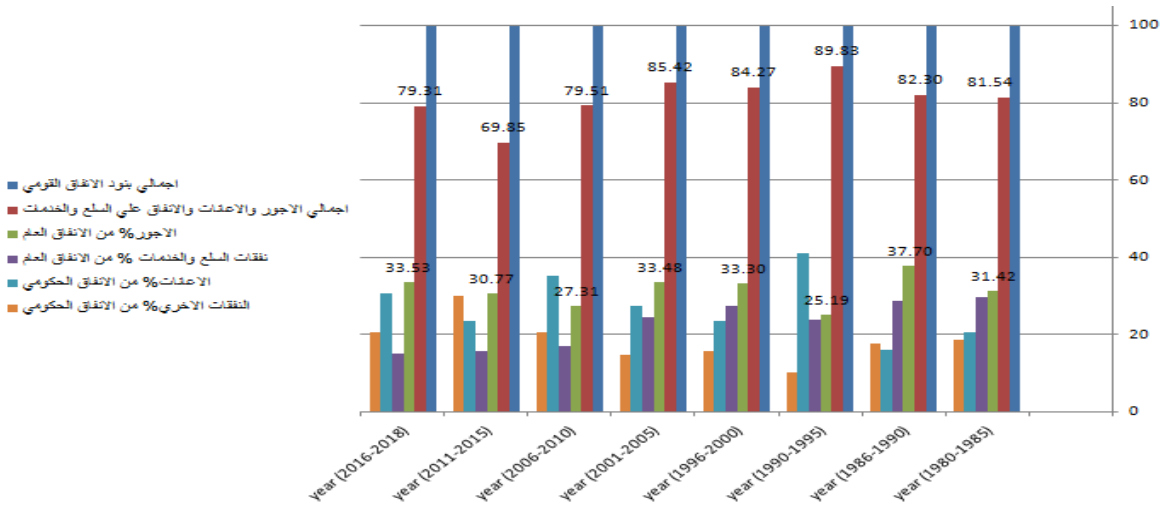

شكل (٤-٣) الاهمية النسبية لأهم بنود الانفاق الحكومي في الكويت لمتوسط خمس سنوات خلال الفترة (٢٠١٨-١٩٨٠)

تجد الاشارة إلى ارتفاع الاهمية النسبية للاعانات التحويلية والتي وصلت لنحو ٤٠٪ كمتوسط للفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) مقارنة بنحو ٢٥.١٩ ونحو ٢٣.٧٠ كمتوسط للاجور ومشتريات السلع والخدمات خلال نفس الفترة والتي تم خلالها حرب الخليج، إلا أن هذا لا يغير الاستنتاج العام لتحليل مؤشرات الاهمية النسبية لمكونات الانفاق الحكومي، في سيطرة الاجور علي الانفاق الحكومي في الكويت، كما هو موضح الشكل (٤-٣)

المصدر: بيانات جدول (١/٣)

يدعم شكل (٤-٣) نتائج جدول(١/٣) أي أن الانفاق الحكومي في الكويت يسيطر عليه الاجور والاعانات التحويلية ومشتريات السلع والخدمات، يرجع ذلك لعدة أسباب منها، الانفاق الحكومي في الكويت لم يقتصر علي الخدمات الاساسية فقط وانما امتد ليشمل الاسكان لتوفير الاسكان الملائم من خلال توفير الاسكان الاجتماعي أي توفير السكن بشروط ميسرة مثل توفير قروض الرعاية السكنية مع تحمل الدولة بأعباء الفوائد بدلا من المواطن الكويتي، وفق لقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٣، التزام الدولة بتوفير فرص العمل بمزايا نقدية وعينة ترتب عليها عزوف المواطن الكويتي عن العمل في القطاع الخاص، وتفضيل العمل الحكومي.(وزارة المالية الكويتية، ٢٠٠٩: ٣٩)، كما يتضح في شكل (٥-٣)

شكل (٥-٣) مستويات تفضيل العمل بالقطاع الحكومي باستخدام عينة من الشباب في الدول العربية في الشريحة العمرية (١٥-٣٤عام) %

المصدر: (محمد اسماعيل وهبة عبد المنعم، ٢٠١٥: ١٨)

يتضح من شكل (٥-٣) أن نتائج المسوحات الميدانية تؤكد علي أن العمل لايزال اقصي طموحات الشباب في الدول العربية لا سيما دول الخليج، اذ يفضل اكثر من نحو ٥٠٪ من شباب الدول العربية العمل في القطاع العام لاسيما في دولة الكويت، وذلك لما توفره هذه الوظائف من ضمانات ووجاهة في صفوف المجتمع، كما يرجع ارتفاع الأهمية النسبية للأجور في الدول العربية لاسيما في الكويت، إلي الدور الهام للقطاع العام في توفير فرص عمل، كما في شكل (٦-٣)

يتضح من شكل (٦-٣) ارتفاع نسبة مساهمة القطاع العام في توفير فرص العمل لتصل لنحو ٢٦٪ داخل دولة الكويت خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٠)، وترتب على ذلك ارتفاع الاهمية النسبية للأجور في الانفاق الحكومي، وتطور الاهمية النسبية للأنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الكويتي.

شكل(٦-٣) متوسط الأهمية النسبية للقطاع العام في التشغيل للدول العربية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) %

المصدر: (محمد اسماعيل وهبة عبد المنعم، ٢٠١٥: ١٧)

كما اتجهت الحكومة الكويتية اتجهت لمواجهة التضخم المستورد أي ارتفاع اسعار السلع المستوردة بسبب ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية، من خلال محورين هما، دعم بعض السلع بما يسهم في خفض تكاليف المعيشة، الارتفاع المستمر لفاتورة المزايا النقدية والعينة للعاملين بالقطاع الحكومي واقرار كوادر خاصة لبعض القطاعات، وهو ما ترتب على أرتفاع الاهمية النسبية لبند الاجور، اذ أصبحت تلتهم ثلث الانفاق العام في الكويت. (وزارة المالية الكويتية، ٢٠٠٩: ٤٠)

تفسير النظرية الاقتصادية لظاهرة ارتفاع الانفاق الحكومي

يستخدم قانون فاجنر في تفسير ظاهرة تطور الانفاق الحكومي، إذ ينص قانون فاجنر"Wnger's Law" علي أن العلاقة طردية بين الانفاق الحكومي ومستوي دخل الفرد، فإرتفاع مستويات الدخول يشكل ضغطا علي الحكومة من أجل مزيد من الخدمات، كما أن مستويات الدخول المرتفعة ترتبط بمظاهر عديدة كالتحول في الهيكل الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو وهي مزيد عوامل اخري مغذية لمزيد من الخدمات المساندة، ومن ثم مزيد من الانفاق الحكومي.(عبد الله شحاته، ٢٠٠٩: ٣)

يؤخذ علي قانون فاجنر لتفسير ظاهرة تزايد النفقات الحكومية، إفتراض أن مرونة الطلب الدخلية علي الخدمات الحكومية موجبة أكبر من الوحدة ومن ثم زيادة الطلب علي المنتجات الحكومية يؤدي الي زيادة الانفاق الحكومي ولكن بنسبة اكبر. إلا أن بعض الدراسات التطبيقية أثبت ان مرونة الطلب الدخلية علي المنتجات الحكومية موجبة ولكنها أقل من الوحدة في به الحالات. وهذا يعني أن الزيادة في الطلب علي المنتجات الحكومية يؤدي الي زيادة الانفاق الحكومي ولكن بنسبة اقل وما ينبغي الاشارة اليه هنا أن انخفاض مرونة الطلب الدخلية لن يغير من جوهر تفسير فاجنر لظاهرة زيادة النفقات الحكومية وانما سوف يقلل من حدة ظاهرة الزيادة في النفقة الحكومية.(WIJEWEERA, et al., 2009: 205)

كما أن تفسير فاجنر لظاهرة التزايد من النفقات الحكومية خلال القرن التاسع عشر أقتصر علي العوامل الاقتصادية فقط واهمال بقية العوامل الاخري كالعوامل الاجتماعية والسياسية(Peacock and Wiseman,

1961: Xxiv–XXV)، كما أن العوامل الاقتصادية التي اشتمل عليها فاجنر تمثلت في التقدم والنمو الاقتصادي لما يترتب علي ذلك من تطور مظاهر التصنيع وانتشار العديد من الخدمات، إلا أن هناك من يري وجود محددات اخري تؤثر علي مستويات الانفاق الحكومي مثل توزيع الدخل، فتوزيع الدخل عامل اخر يتحكم في درجة الانفاق الحكومي فوفقا للادبيات فإن إنخفاض درجة المساواة في توزيع الدخل معبرا عنها بارتفاع قيمة معامل جيني"GiniCofficient" يتطلب درجة أعلي من الانفاق الحكومي علي السلع والخدمات العامة المتعلقة بمساندة الفئات الفقيرة والذي ياخذ عدة اشكال مثل دعم الخدمات المختلفة كالصحة والتعليم، ويمتد ليشمل دعم الغذاء بالإضافة الي الدعم النقدي المباشر لهذه الفئات الفقيرة. (عبد الله شحاته، ٢٠٠٩: ٣-٤)

من الممكن أن نضيف عاملا ثالثا في سياق تحديد العوامل المحددة لزيادة الانفاق الحكومي وهو حجم الموارد المتاحة علي نحو مايعرف بقيد الموازنة"Budget Constraint"، ففي ظل ضغوط الانفاق علي الحكومة، تتحدد توجهات الانفاق الحكومي بما هو متاح من موارد، وهو ما تعكسه مؤشرات العجز المستمر بموازنات الدول المختلفة وجهادعا المستمر لتقليله خاصة الدول النامية.(عبد الله شحاته، ٢٠٠٩: ٤)

وفي نطاق العوامل الاقتصادية ايضا يمكن القول ان هناك جزءا من الزيادة في الانفاق الحكومي وبصفة خاصة في الدول النامية يرجع الي انخفاض كفاءة النفقة الحكومية وزيادة الهدر والتبديد في الموارد الاقتصادية داخل القطاع الحكومي. وقد انعكس ذلك في صورة انخفاض انتاجية النفقة الحكومية عموما وفي الدول المتخلفة بصفة خاصة فانخفاض الوعي الحكومي وانخفاض الرقابة الحكومية وانخفاض درجة الديموقراطية، حيث ان من يتولي المناصب الحكومية والقيادية هم من اصحاب الثقة والولاء وليسوا اصحاب الخبرة والمعرفة، كما يترتب علي تدهور قيمة النقود وارتفاع المستوي العام للاسعار، فالدولة لكي تحصل علي نفس القدر من السلع والخدمات(مقارنة بالعام السابق)، عليها ان تدفع هدد وحدات من النفقة أكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول علي نفس المقدار.(محمد الحاروني، بدون تاريخ: ٣٤-٣٥).

بالاضافة لما سبق فإن جزءا من الزيادة في النفقات الحكومية في الوقت الراهن يمكن تفسيره من خلال زيادة الدور الاقتصادي للدولة في النشاط الاقتصادي في الدول الراسمالية المتقدمة والنامية، التي تمنحها للقطاع الخاص رغبة في تشجيع هذا القطاع علي زيادة الناتج والدخل والعمالة، كما تم التوسع في اقامة بعض المشروعات الحكومية وبصفة خاصة في الدول النامية للتعجيل بعمليات التنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار.

بالاضافة الي وجود عوامل اخري بخلاف العوامل الاقتصادية كالعوامل الاجتماعية المتمثلة في " الزيادة في السكان"، عوامل إدارية، سياسية، عوامل فبطبيعة الحال فان مستوي الانفاق الحكومي يتاثر بالنمو السكاني، فمزيد من السكان يتطلب مزيدا من الخدمات الحكومية ومن ثم مزيدا من الانفاق الحكومي لتعطية المتطلبات الاضافية علي خدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الاخري والتي تكون الدولة مسئولة عنها بصورة اساسية وخاصة في الدول النامية، والتي تضطلع فيها الدولة باعباء اضافية لتوفير مثل هذه الخدمات في ظل انخفاض مستويات دخول الافراد. (سعيد عتمان،٢٠١٠: ٤٨٤-٤٩١)

وعلي الرغم من أن تفسير فاجنر لظاهرة التزايدة في النفقات الحكومية خلال القرن التاسع عشر يوجه اليه العديد من الانتقادات، الا أن هذا التفسير يمكن قبوله وتبريره جزئيا لتفسير ظاهرة التزايد في النفقات الحكومية خلال النصف الثاني من القرن العشرين واوائل القرن الحداي والعشرين وذلك علي اعتبار ان جزء من ظاهرة الزيادة في

النفقات الحكومية يمكن تفسيرها استنادا الي مجموعة من العوامل الاقتصادية، والجزء المتبقي يمكن تفسيره من خلال العوامل الاخري، الاجتماعية والسياسية والإدارية.

الاثار الاقتصادية للنفقات الحكومية

يترتب علي القيام بالانفاق الحكومي اثارا واسعة المدي تتصل بمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية فوق افليمها. فحتي يتسني لهذه النفقات ان تحدث هذه الاثار، فلابد ان ترسم السياسة الانفاقية الحكومية، وفقا لما يترتب عليها من اثار، وبما يتفق مع الاثار المرعوب احداثها لتحقيق اهداف المجتمع. ومن هنا يتضح جدوي الدراسة الدراسة العلمية للاثار الاقتصادية للنفقات الحكومية بالنظر الي ان اغفال مثل هذه الدراسة لابد وان يؤدي الي اخفاق الدولة في بلوغ اهداف المجتمع المرجوة من وراء قيامها بالانفاق الحكومي والي عجز القائمين علي تدبير شئون الاقتصاد العام عن أداء واجباتهم الاساسية في توجيه هذا الانفاق الوجهة التي يترتب عليها اكبر منفعة جماعية ممكنة.(حامد دراز،٢٠٠٠: ٣٩٥-٣٩٦)

ليس هنا مجال الخوض في تفاصيل مختلف الاثار الاقتصادية لسائر انواع النفقات الحكومية علي الاقتصاد القومي وتحليها تحليلا مستفيضا بقدر ما تتحدد وجهتنا في الاستعراض الموجز لأهم هذه الاثار بالنسبة لحجم بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالاستهلاك وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والادخار والبطالة والتضخم، وذلك نظرا لأن هذه الاثار هي التي تعتمد عليها السياسة المالية الحديثة بمختلف الدول لأحداث اثار كمية وكيفية في إقتصادياتها.

أثر النفقات الحكومية علي الاستهلاك القومي

اذا كان للنفقات الحكومية أثارها السابق إيضاجها في الفصل السابق بالنسبة للناتج القومي، فانها تؤثر ايضا في الاستهلاك القومي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حيث يمثل جانب هام من النفقات الحكومية طلبا مباشرة علي السلع والخدمات الاستهلاكية اذا تنطوي النفقات الحكومية علي شراء خدمات استهلاكية (كالخدمات الصحية وخدمات الامن والدفاع)، وكذلك شراء سلع استهلاكية، كما تنطوي هذه النفقات علي توزيع دخول نقدية تخصص للاستهلاك.(رفعت محجوب، ١٩٦٦: ١٤٣).

بذلك تتوقف اثار النفقات الحكومية علي الاستهلاك علي نوع هذه النفقة من ناحية، وعلي ظروف الفئة التي تحصل عليها سواء كانت هذه الفئة اصحاب الدخول المرتفعة او اصحاب الدخول المنخفضة. فقيام الدولة بشراء الملابس والتجهيزات والمواد الغذائية والطبية لمنتسبي القوات المسلحة والعاملين في بعض القطاعات الانتاجية مقابل قيام هؤلاء المستفيدين بالتنازل عن جزء من دخولهم للدولة نظير قيام الدولة بمدهم بهذه السلع. فشراء الدولة لهذه المستلزمات من السلع هو نوع نت تحويل الاستهلاك اي احلال الدولة محل الافراد في القيام بعملية الشراء وبذلك يمكن القول بان عملية التحويل هذه لايترتب عليها تغيير في حجم الاستهلاك القومي، ولاتؤدي الي تغير في حجم الناتج. ولكن الذي يترتب عليها هو تعديل في هيكل في هيكل الاستهلاك والناتج بتشجيع سلع نمطية(عادل العلي، طلال كداوي، بدون تاريخ: ٢٠١)، (عادل حشيش، ٢٠٠٦: ١٢٤).

اما في حالة قيام الدولة بتخصيص جزء من النفقات الحكومية لدفع مرتبات وأجور ومعاشات لموظفيها وعمالها(الحاليين والسابقين)، وهو ما يطلق عليه نفقات حكومية حقيقية فهي نفقات يحصل عليها الافراد مقابل مايؤدونه من اعمال او خدمات، ولذا فهي تعتبر من قبيل الخدمات العامة المنتجة حيث تؤدي مباشرةالي زيادة

الناتج الكلي، ومن ثم فدخول الافراد هنا تؤدي الي زيادة الاستهلاك وهذا يؤدي بدوره الي زيادة الناتج من خلال اثر المضاعف.قيام الحكومة بمنح اعانات اجتماعية لبعض الفئات، كإعانات البطالة والعجز والمرض وهي ماتعرف بالتحويلات النقدية حيث ان هذه الاعانات تخصص بطبيعتها للاستهلاك.

اضف الي ماسبق تتوقف اثار النفقات الحكومية علي الاستهلاك القومي علي مستوي التقدم الاقتصادي للمجتمع، ففي المجتمع المتخلف اقتصاديا الذي يتميز جهازه الانتاجي غير المرن تمثل النفقات الحكومية طلبا متزايدا علي السلع والخدمات مما يؤدي الي ارتفاع المستوي العام للاسعار بما ينطوي عليه من اتجاه تضخمي.

بينما يختلف الامر بالنسبة للمجتمع المتقدم وبفرض انه لم يحقق مستوي التشغيل الكامل، مع افتراض بقاء العوامل الاخري علي حالها، فإن زيادة النفقات الحكوية يؤدي الي دفع عجلة الناتج نتيجة لما يتصف يه جهازه الانتاجي من مرونة تمكنه من مواجهة كل زيادة في الطلب علي الناتج من السلع والخدمات.

أثر الانفاق الحكومي علي الادخار

إن قيام الدولة بتقديم بعض الخدمات المجانية كالخدمات الصحية والتعليمية يعني اعفاء الافراد من قيمة هذه الخدمات من دخولهم النقدية او حصولهم عليها مقابل نقدي رمزي، ومن ثم ارتفاع قيمة دخولهم الحقيقية مما يؤدي الي ارتفاع ميلهم للادخار. بالاضافة الي احتمال حدوث تغير في الميل الحدي للادخار بالزيادة بسبب ان المستفيدين من الانفاق قد ينتقلون من فئة دخلية معينة الي فئة دخلية اخري أعلي مما يزيد الميل الحدي للادخار لديهم ، فوفقا للفكر الكينزي فان الميل الحدي للادخار للاغنياء يكون مرتفع نسبيا اي بالنسبة للميل الحدي للادخار لدي الفئات الفقيرة، نظرا لان الاغنياء يكون ميلهم الحدي للاستهلاك منخفض نسبيا اي بالنسبة للميل الحدي للاستهلاك للفقراء، ويرجع كل ها ان الفئات الغنية تكون وصلت الي مستوي متشبع من اشباع حاجاتهم الاساسية وبالتالي فان اي زيادة في دخولهم يكون احتمال ادخارها مرتفع، الامر الذي ينعكس علي الادخار القومي الي هو مجموع المدخرات الفردية.(Barro, 1991: 275-276).

أثر النفقات الحكومية علي مستوي العمالة

لقد ركز كينز علي اهمية زيادة الانفاق الحكومي باعتباره احد مكونات الانفاق الحكومي في مواجهة انخفاض الطلب وانتشار البطالة فالزيادة في الانفاق الحكومي تؤدي الي زيادة الانفاق الكلي ودفع المنتجين الي التفاؤل في توقعاتهم الا ان زيادة الانفاق الكلي لكي تؤدي الي زيادة الناتج الكلي وبالتالي امتصاص مزيد من قوة العمل العاطلة، يتطلب ان يتسم الجهاز الانتاجي بالمرونة او بمعني اخر يكون مستوي النشاط الاقتصادي اقل من مستوي التشغيل الكامل لعوامل الانتاج الخمس"الارض، والعمل، وراس المال، والمنظم والخبرة الفنية". والا أدت الزيادة في الانفاق الحكومي الي زيادة حجم الطلب وان زيادة مستوي الناتج ورفع مستوي العمالة مما سيؤدي لإرتفاع المستوي العام للاسعار(PAPPA, 2009: 228-230).

أثر الانفاق الحكومي علي المستوي العام للاسعار

إن تاثير الانفاق الحكومي علي المستوي العام للاسعار يتوقف بصورة اساسية علي الوسيلة التي يتم بها تمويله، وكقاعدة عامة فإن الاسعار ترتفع بصورة ملحوظة اا كان الاقتصاد قد بلغ حالة التشغيل الكامل للقوي الانتاجية، او كان يعاني من اختناقات معينة – نتيجة عدم مرونة الجهاز الانتاجي- تجعله عاجزا عن الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية واشباع الطلب المتزايد الناتج عن الانفاق الحكومي الاضافي، اما إذ تم التمويل عن طريق

تمويل جزء من القوة الشرائية من الانفاق الخاص الي الانفاق الحكومي فان المستوي العام للاسعار يتاثر بدرجة أقل- وقد لايتاثر علي الاطلاق- من الانفاق الحكومي الاضافي. (Eastealy .w and Schmidt-hebbel, 1993: 220-221)

ومن ثم فإن الانفاق الحكومي يؤثر في المستوي العام للاسعار بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة من خلال أثر تمويل العجز علي النقود(Barro, 1986: 34)، فعندما تظهر معدلات التضخم المرتفعة في النشاط الاقتصادي فإن تخفيض الانفاق الحكومي سيؤدي إلي تخفيض الطلب الكلي الفعال علي السلع والخدمات ويحول دون ارتفاع المستوي العام للاسعار؛ مما يؤدي الي تقليل معدلات التضخم المرتفعة ويحقق بلك الاستقرار الاقتصادي. (حامد دراز، ١٩٨٤: ٤٤٥)

أثر الانفاق الحكومي علي توزيع الدخول

يصاحب النمو الاقتصادي- عادة- في الدول التي تاخذ بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج اتساع التفاوت في توزيع الدخول بين افراد المجتمع الواحد. فالطبقات الفقيرة تزداد ثراءا بينما الطبقات الفقيرة تزداد بؤسا. ويرجع لك لسؤ توزيع الناتج لصالح مالكي عناصر الانتاج.

نظرا لما يمثله هذا الوضع من مخاطر سياسية فإن السلطات العامة تترد في التدخل لعلاجه ويعد الانفاق الحكومي من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها السلطات العامة في تقليل التفاوت في توزيع الدخول فالطبقات الفقيرة تستفيد عادة أكثر من الطبقات الغنية من الخدماتالتي تقدمها الدولة مما يجعل من الانفاق وسيلة لاعادة توزيع الدخول لصالح الفقراء ففي حالة كفالة الدولة للتعليم المجاني تؤدي لمنح تسهيلات كبيرة لأفراد الطبقات محدودة الدخل الين لاتمكنهم ظروفهم الاقتصادية من تحمل مصروفات التعليم، ومن ثم يمكن القول بأن الانفاق الحكومي في ها المجال يؤدي الي تقليل التفاوت في توزيع الدخل.

بالمثل فإن توسع الحكومة في اقامة نظم التامينات الاجتماعية يؤدي بصورة مباشرة لإعادة توزيع الدخول لمصلحة الطبقات الفقيرة، لك لك أن صناديق التامين الاجتماعي المختلفة(تامين صحي- تامين ضد البطالة- تامين ضد عجز الشيخوخة). تحصل بالاضافة علي الاشتراكات تجمعها من المستفيدين يخدماتها علي مبالغ اضافية من الدولة من جهة واصحاب الاعمال من جهة اخري، وها ساهم بالطبع في تقليل الفوارق بين الطبقات.(علي لطفي، ١٩٨٨: ٤٩-٥١)

اما الاستثمارات الحكومية التي تمول غالبا عن طريق الضرائب التصاعدية، وتقتطع من ثم الكثيرمن دخول الاغنياء، وتهدف من الدرجة الاولي لبناء الهياكل الاساسية للاقتصاد واتاحة الفرصة لزيادة المشروعات الانتاجية والتوسع فيها مما يؤدي لاستيعاب المزيد من الايدي العاملة ورفع مستويات دخول العاملين بوجه عام. وبها تقل الفوارق بين الطبقات الغنية والفقيرة.

وهكذا يتضح لنا أن الانفاق الحكومي يساهم عادة في إعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة إلا أن ها مشروط بطبيعة الحال بوجود نظام ضريبي عادل، بحيث تستمد الدولة مواردها اساسا من الضرائب التصاعدية علي الدخل التي تؤدي لتركيز العبء علي الطبقات الثرية وتخفيفه علي الطبقات الفقيرة. (مجدي شهاب، ١٩٨٨: ٩٤-٩٥)

ومما لاشك فيه ان فاعلية سياسة اعادة التوزيع تتوقف علي صورة توزيع الدخل ذاتها، فكلما زاد تركيز الجزء الاكبر من الدخل القومي بين فئة محدودة، كلما زادت فعالية سياسة اعادة التوزيع. وعلي العكس من ذلك، اذا كان المجتمع يتميز بسيطرة الدخول المتوسطة، فإن سياسة اعادة التوزيع تكون محدودة الاثر نظرا لضآلة الدخول المرتفعة التي يمكن إعادة توزيعها.(عاطف صدقي ومحمد الزاز، بدون تاريخ: ٨٧).

المراجع:

(١) جاب الله عبد الفضيل (٢٠١١)، "التحليل الاقتصادي الكلي"، بدون ناشر.

(٢) حامد دراز (٢٠٠٠)، "السياسة المالية"، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.

(٣) (٢٠٠٤)، "السياسة المالية "، الدار الجامعية، الإسكندرية.

(٤) رفعت محجوب (١٩٦٦)، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة.

(٥) رمزي سلامة (١٩٩١)، "اقتصاديات التنمية"، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية.

(٦) رمضان مقلد وأسامة الفيل (٢٠٠٨)، "النظرية الاقتصادية الكلية"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

(٧) سارة الشمري وساره الدخيل (مايو ٢٠١٩)، "أثر الإنفاق الحكومي على النمو في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠١٧-١٩٨٥)"، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد ١١.

(٨) سرين جميل حسن الوحيدي (٢٠١٧)، "الإنفاق الحكومي وأثره على الاقتصاد الفلسطيني دراسة قياسية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ج. الأزهر.

(٩) سعيد عتمان (٢٠٠٨)، "المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

(١٠) (٢٠١٠)، "المالية العامة: مدخل تحليلي معاصر"، الدار الجامعية، القاهرة.

(١١) صلاح الدين نامق (١٩٦٥)، "نظريات النمو الاقتصادي"، دار المعارف بمصر.

(١٢) الطاهرة السيد حميه (٢٠١٤)، "مشكلات في الاقتصاد المصري: إطار فكري ومنهج تطبيقي"، المكتبة الاكاديمية، القاهرة.

(١٣) (٢٠١١)، "اقتصاديات التنمية"، مركز توزيع ونشر الكتاب الجامعي، جامعة حلوان.

(١٤) عادل العلي وطلال كداوي (بدون تاريخ)، "اقتصاديات المالية العامة"، بدون ناشر.

(١٥) عادل حشيش (٢٠٠٦)، "أساسيات المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

(١٦) عاطف صدقي ومحمود الرزاز (بدون تاريخ)، " الوجيز في المالية العامة"، دار الثقافة العربية، القاهرة.

(١٧) عبد الباسط وفا (٢٠٠٠)، "النظريات الحديثة في مجال النمو، نظريات النمو الذاتي، دراسة تحليلية نقدية"، دار النهضة العربية، القاهرة.

(١٨) عبد الحميد القاضي (١٩٨٠)، "اقتصاديات المالية العامة: والنظم المالي في الاسلام"، بدون ناشر.

(١٩) عبد الفتاح عبد المجيد (٢٠١٣)، "استراتيجية التنمية في الدول الساعية للتقدم"، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

Abstract:

This part aims to explain the analytical framework for government spending in the State of Kuwait, explain the indicators of the development of government spending, explain the economic theory's interpretation of the phenomenon of high government spending, and the economic effects of government expenditures. It turns out that there are some indicators that can be used in order to determine the general trends of government expenditures, including the marginal propensity for government expenditures, the internal elasticity of government expenditures, the per capita share of the population of government expenditures, and the ratio of government expenditures to the gross domestic product. The current study relied on an indicator The ratio of government spending to GDP, to display the development of government spending in Kuwait. You may notice that the percentage of government spending as a percentage of GDP in the State of Kuwait is higher than international rates during the period (1980-2018).

Keywords: Government spending, Marginal propensity, Elasticity, Development indicators, Kuwait